# الدبيبة في صورة الزعيم الشعبي

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ليبيا خالد السايح، إن قانون انتخاب الرئيس الصادر عن مجلس النواب ليس فيه، ولا في الاتفاق المنبثق عن ملتقى الحوار السياسي، ما يمنع رئيس حكومة الوحدة الوطنية المهندس عبدالحميد الدبيبة من الترشح للانتخابات الرئاسية، وهذا التصريح الأول من نوعه قد يكون منطلقا مهما للنظر في مجريات الأحداث ولمتابعة تلك التحركات اللافتة التي يقوم بها الدبيبة على أكثر من صعيد، وكأنه يعد نفسه بالبقاء طويلا في منصة الحكم.

**هناك الكثير من الأعمال التي يقوم بها الدبيبة على المستوى الداخلي والخارجي لضمان القبول به زعيما مستقبليا لبلاده وما دبلوماسية الصفقات والعقود سوى مؤشرات على أن الرجل يعرف جيدا ماذا يريد**

يباشر الدبيبة حملة دعائية واسعة لتقديم نفسه كقائد وزعيم للمرحلة القادمة، واعتمادا على مقاليد السلطة التي يمسك بها، قام بإقرار جملة من الإجراءات التي رفعت مستوى شعبيته بشكل غير مسبوق، سواء لدى فئة الشباب أو النساء أو الطلبة أو الموظفين أو المتقاعدين أو رموز النظام السابق أو الباحثين عن الجنسية أو ممن كانوا محرومين من رواتبهم وكذلك لدى الأوساط الفنية والرياضية وفي عدد من المدن التي زارها والتي قدم الكثير من الوعود لسكانها، وصولا إلى المناطق المنتجة للنفط في الهلال النفطي والواحات والتي أعلن عن تدشين صندوق لدعمها وتنميتها يتم تمويله من خلال استقطاع نسبة عن كل برميل نفط يباع.

يعلن الدبيبة بشكل يومي عن مشاريع تنموية وأخرى متعلقة بالخدمات وبالبنية التحتية في كامل أرجاء البلاد، وعن تسهيلات للمستثمرين الشبان، وعن إبرام عقود ضخمة ضمن مشاريع إعادة الإعمار، وعن مساع جدية لحل عدد من القضايا المتراكمة، وهو بذلك يتحرك في إطار منظومة عمل لا تقول إنه رئيس حكومة مؤقتة أو أنه سيترك السلطة بعد 80 يوما، وإنما تبدو جميع خطواته مدروسة ويتم التخطيط لها من قبل فريق مقتدر من المستشارين، وبغطاء إعلامي يعرف كيف يخاطب الرأي العام المحلي وكيف يجعله يرى في الرجل قائدا ناجحا في إدارة شؤون البلاد وقلبه على الشعب.

الليبيون عموما يدركون أن بلادهم ثرية، وهم يطمحون لليوم الذي يستفيدون فيه من تلك الثروة، والدبيبة لا يصرف عليهم من ماله الخاص وإنما من مال الدولة الذي طالما كان نهبا للصوص والفاسدين وأمراء الحرب والاعتمادات. وبتفعيله صندوق الزواج والرفع من رواتب الموظفين والمتقاعدين ومعاشات ذوي الحاجات الخصوصية وتوزيع منح الزوجة والأبناء والإفراج عن المرتبات المجمدة والدعوة إلى إعداد جدول مرتبات موحد للدولة ورفع الحراسة عن أموال رموز النظام السابق وغير ذلك من الإجراءات، استطاع أن يلفت أنظار مواطنيه إلى مبدأ الوفرة الذي تتميز به البلاد وإمكانية الاستفادة منها، فالفئات الكادحة والمهمشة والمطحونة والمحرومة تريد أن تعيش وأن تحقق بعض ما تطمح إليه من رفاه بعد سنوات الغبن والحرمان، إذ ليس من المقبول أن يعيش المواطن تحت وطأة الندرة في بلد الوفرة.

دخل الدبيبة كذلك على خط الفعاليات الشعبية من خلال استقباله وفود القبائل من مختلف مناطق البلاد، وهو يبدي قدرة على الإصغاء إلى المشكلات المعروضة عليه، ولا يبخل بوعوده على كل زائريه، كما أن مكرماته المباشرة لرؤساء البلديات، وزياراته لمدن كبني وليد وزليتن وسبها وغريان وورشفانة والخمس والزاوية وتاورغاء وأحياء طرابلس، واستعداداته لزيارات أخرى سيؤديها لمدن كترهونة وزوارة وأوباري، تشير إلى أنه يسعى إلى أن يجعل من نفسه ظاهرة شعبية بعد سنوات الأزمة التي كان فيها سابقوه لا يغادرون مقر رئاسة الحكومة ويحتاجون إلى تأمين خاص وجحافل من القوات الأمنية والميليشيات للانتقال إلى منازلهم وسط العاصمة دون أن تكون لهم الجرأة على زيارة المدن الأخرى.

تحدث الدبيبة في مناسبات عدة بخطاب فيه تحدّ لمجلس النواب ولقيادة الجيش وقدم نفسه على أنه المدافع الأساسي عن مصالح الشعب في مواجهة من يحاولون عرقلته ممن لا يحبون الخير للبلاد والعباد، ولم يترك فرصة تمر دون أن يوجه انتقادات حادة لمناوئيه، مقابل إبداء التعاطف مع مواطنيه في مواجهة كل المشكلات التي يتعرضون لها. أصبح من الطبيعي أن يجلس في مقهى أو أن يزور ورشة عمل أو أن يتحدث إلى شيخ أو صبي في الشارع، وكل خطوة بحسبان، فصناعة الزعيم الشعبي تحتاج إلى الكثير من القدرة على دغدغة العواطف.

نجح الدبيبة في إعادة الأمل للآلاف من الأسر الليبية، وهذا أمر يحسب له، وكسب ثقة فئات كثيرة من الشعب، ودخل بقوة إلى صدارة الحائزين على أعلى نوايا للتصويت في حال ترشحهم للرئاسيات مع منافسين شرسين هما سيف الإسلام القذافي وخليفة حفتر، وإذا امتنع سيف الإسلام عن الترشح أو مُنع منه، فسينحصر السباق بينه وبين حفتر، وفي هذا الحالة سيكون رئيس ليبيا القادم، والأمر لا يعني استنقاصا من شأن المشير، ولكن الدبيبة استفاد من منصبه كما لم يستفد أحد من قبل، بالاعتماد على اتخاذ إجراءات عملية تساعد على تحسين ظروف العيش للكثير من الليبيين.

وتبيّن لاحقا أن الالتزام الذي وقّع عليه الدبيبة عند ترشحه لمنصب رئيس الحكومة خلال مؤتمر جنيف في فبراير الماضي لم يشر إلى الامتناع عن الترشح للرئاسيات، ويبدو أن مجلس النواب تعمد عدم الإشارة في قانون انتخاب الرئيس إلى اشتراط ألا يكون المترشح بصدد تولي منصب مهم في الفترة الانتقالية الحالية، وزاد قرار البرلمان بحجب الثقة عن الحكومة من التشكيك في طبيعة ما يدور تحت الطاولة.

علينا أن ندرك أنه من الصعب أن نحذر بالضبط ممّا يدور في كهوف السياسة الليبية حيث وراء كل جدار الكثير من المساومات والمقايضات والترتيبات المتصلة بمصالح أصحابها وامتيازاتهم وتحالفاتهم.

في حال لم يترشح الدبيبة للانتخابات الرئاسية، فإنه لن يفلت فرصة الحكم خلال المرحلة القادمة من خلال السيطرة على البرلمان الجديد بقوائم انتخابية يقف وراءها ويكون داعما رئيسا لها، وإلى حدّ الآن تبدو هناك غرف نشطة تعمل على أكثر من صعيد، وتهدف بالأساس إلى تشكيل ائتلاف يجمع كفاءات وطنية وسياسيين مستقلة وناشطين اجتماعيين وحقوقيين ومقربين من النظام السابق أو محسوبين عليه، وهناك اجتماعات عدة تجري لهذا الغرض في الداخل والخارج، وهدفها تشكيل ملامح مرحلة جديدة بتوجه ليبرالي ديمقراطي شعاره الأول المصالحة الوطنية والاندماج المشترك في تسيير شؤون البلاد دون إقصاء.

هناك الكثير من الأعمال التي يقوم بها الدبيبة على المستوى الخارجي لضمان القبول به زعيما مستقبليا لبلاده، وما دبلوماسية الصفقات والعقود وكسب ود القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح والمواقف المتناقضة، وقمم النفط والغاز من هيوستن إلى طرابلس، وإبرام الاتفاقيات مع توتال الفرنسية وإيني الإيطالية، وترطيب الأجواء مع روسيا، وغيرها، سوى مؤشرات على أن الرجل يعرف جيدا ماذا يريد، وهو لم يأت فقط للقيام بمهمة مؤقتة، وإنما للبقاء في صورة الزعيم القادر على قيادة ليبيا إلى شاطئ الأمان، والأهم من ذلك إلى البقاء في الحكم لمدة طويلة.

# إخفاقات تقاسم السلطة العربية.. عرض مستمر

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

فقدت فكرة التحالفات السياسية الطويلة في بعض الدول العربية بريقها، وخسر مبدأ تقاسم السلطة الكثير من ملامحه الإيجابية، ويكاد يصبح البحث عن إنهاء الخلافات المتجذرة بين قوى مختلفة مثل العنقاء والخل الوفي.

بعد معاناة وجدها اللبنانيون مع نخبتهم بسبب صعوبة التوصل إلى اتفاق مبكر يفتح الطريق لتشكيل الحكومة، تعرضت السلطة التونسية لضربة قوية جراء هيمنة حركة النهضة وإخفاقها في إيجاد قواسم وطنية مع قوى أخرى، ولا يزال التباين مستمرا بين الفصائل الفلسطينية للتفاهم حول الحدّ الأدنى من المطالب الوطنية، فما بالنا بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

دخل السودان حقل الألغام وبدأت المعاناة تزيد يوما بعد يوم، وأصبح التفاهم بين المكونين العسكري والمدني في إدارة السلطة الانتقالية مستحيلا، وأخذت المسافات بين المكون الواحد تتسع بدلا من أن تضيق، ولأن العسكريين ليس من السهولة معرفة ما يدور في أروقتهم بدت جبهتهم أكثر تماسكا، غير أن الإعلان عن محاولة انقلاب عسكري فاشلة جرت مؤخرا أكدت أن السوس نفسه ينخر في جبهتهم.

تزايد التآكل في جبهة المدنيين وصارت عملية التوافق التي ظهرت ملامحها عقب إسقاط نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير ضربا من الخيال، ويعزز ما يدور في السودان حاليا ما ذهب إليه عنوان المقال بأن إخفاقات تقاسم السلطة في الدول العربية لا تتوقف، والتحالفات بين القوى السياسية في الحكم أو المعارضة لن يكتب لها النجاح.

تبدو الحالة السودانية ذات خصوصية في بعض جوانبها ويرفض البعض تعميمها على حالات عربية، لكن الأعراض التي ظهرت عليها تؤكد أن تشخيص المرض واحد تقريبا، وأسباب التعثر تنطوي على الكثير من التشابه، ما يعني التوقف عندها يصلح ليكون كاشفا لحالات تحتاج إلى مساحة كبيرة لاستعراض تفاصيلها وتحليل مضامينها.

يزخر السودان بالجدل منذ زمن بعيد، وأسهمت حيويته السياسية وعافيته النخبوية في ارتفاع مستوى الخلافات، ففي خضم الإجراءات القاسية التي اتخذها نظام البشير لم تفلح قوى المعارضة في تشكيل جبهة واحدة للتصدي له، وجرت المواجهة في حلقات متعددة ومتفرقة تتراوح بين الجهود السياسية والعسكرية، داخل كل منها خلافات عميقة استثمرها البشير في استمرار حكمه لثلاثة عقود متصلة.

عندما حدث التفاهم الواسع سقط البشير ونظامه من خلال ثورة عارمة، اتحدت حول هدف دون أن تعرف كيف تتفق حول تداعياته وإدارة المرحلة التالية، ما أدى إلى مظاهر التفسّخ الحالية في جسم السلطة الانتقالية ويمكن أن تتعرض للمزيد من التدهور.

لم تصل المجتمعات العريقة في الديمقراطية أو التي يستند الحكم والمعارضة فيها على قواعد متينة إلى مرحلة متقدمة للتفاهم من فراغ، بل جاءت عبر آليات تراكمت محتوياتها في سنوات طويلة، لها علاقة قوية بأدبيات التربية وأصول الحكم والخصومة والمنافسة، ولو استخدمت في أي منها أدوات تخرج عن المنظومة الأخلاقية والإنسانية التقليدية، فالأساس احترام العقد السياسي والالتزام بقواعد القانون.

تغيب هذه المعايير في دول عربية كثيرة وتظهر الرغبة في الاحتكار جلية، وهي من الآفات السياسية الخطرة لأن غياب تقاسم السلطة ضعيف في الوجدان العام، وربما تحدث تفاهمات تنقض سريعا عندما يشعر أحد الأطراف بقوته وتراجع خصومه.

كما أن تغليب الحزبية والشخصانية والمناطقية والعقائدية وكافة الأمراض التي تدور في هذا الفلك تعد من الوسائل التي يمكن أن تعوق الكثير من التفاهمات السياسية، إذ تحتل هذه المنطلقات أولوية متقدمة عن القيم الوطنية.

وتفضي القطرية دوما إلى انهيارات تضرب العصب المحوري في أي تحالف، ولو ظهرت مؤشرات تلاحم فرضتها ظروف سياسية معينة تنهار بمجرد زوال دوافعها، لأن فكرة التربص حاكمة، ويبقى عدم الاقتناع بجدوى الشراكة وسوء النوايا والتربص المستمر من النقاط الكفيلة بهدم بنيان التحالف.

**ما يدور في السودان حاليا يؤكد ما ذهب إليه عنوان المقال بأن إخفاقات تقاسم السلطة في الدول العربية لا تتوقف والتحالفات بين القوى السياسية في الحكم أو المعارضة لن يكتب لها النجاح**

أضف إلى ذلك أن معظم حالات تقاسم السلطة والتحالفات السياسية في دول عربية لها امتدادات خارجية، وتتأثر بتبعية الدولة أو الجهة التي تربط مصيرها بها ومدى ما تحققه من مكاسب أو خسائر لها، ولعل هذه المسألة غير قاصرة على الحالة اللبنانية، فقد أضحت عدواها في جميع الدول التي شاع فيها اللجوء إلى تفاهمات إجبارية.

كان من الممكن أن يكون السودان نموذجا مختلفا ويقدم تجربة مغايرة لو أصرت قواه الحية على تجاوز خلافاتها، وأمعنت النظر في النهاية التي وصل إليها نظام البشير، حيث تعيد بعض الأطراف تكرار ما عابت عليه وانتقدته وحرضها على الثورة، وهي أكبر ضربة يتعرض لها السودان.

قد لا يتحمل الشعب طويلا رفاهية الخلافات السياسية وهو يئن تحت وطأة سلسلة كبيرة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وربما يقوده التمزق الظاهر في بعض القوى التي راهن عليها وتعلق بها إلى الثورة أيضا، حيث عرف المواطنون الطريق إلى الشارع، ومن أسقطوا نظاما تمترس في السلطة ودهاليزها ثلاثين عاما لديهم القدرة على إسقاط تحالفات لم تستطع الصمود أكثر من عامين.

تشير تجارب دول عدة نجحت فيها التحالفات السياسية إلى أهمية وجود قوة وازنة تمثل عباءة لغيرها من القوى الصغيرة، الأمر الذي تغيب معالمه في كل الدول العربية التي دخلت في أطر مختلفة للتفاهم أو حاولت طرق أبوابه، فالقوة المهيمنة الوحيدة يمكن أن تقود المشروع بلا منافسة من القوى المتحالفة معها، ومهما كانت هويته فهي بإمكانها ضبط التوازنات دون أن تختل بصورة كبيرة.

تسبب التقارب النسبي في معايير القوة في منع التوصل إلى تفاهمات حتمية بين الفصائل الفلسطينية مثلا، حيث تريد حركة فتح ابتلاع حماس، والعكس، ما جعل الانقسام من المبادئ الرئيسية في الحالة الفلسطينية، وحتى القوة العسكرية الجبارة التي يملكها حزب الله لم تمكنه من الهيمنة التامة أو الانفراد بالقرار في بيروت، لأن حاصل جمع القوى السياسية المعارضة له يقلص الفارق الكبير في القوة العسكرية.

وهي المعادلة التي قد يعاد تكرارها في السودان، حيث جرى تقويض القوة التي تمتلكها المؤسسة العسكرية في مجلس السيادة الانتقالي بالتكاتف الكبير بين المؤسسات المدنية، لكن لن تستطيع الثانية الصمود وهي تواصل السقوط في المزيد من الخلافات، بما يتيح للمكون العسكري تفوقا يساعده في إجبار خصومه على الانصياع لأجندته.

يجبر الدخول في هذا المسار القوى المدنية على العودة إلى الالتفاف حول أجندة واحدة، وهكذا سوف تظل إخفاقات تقاسم السلطة عرضا مستمرا، لأن القواعد التي تنطلق منها هشة، والنتائج السلبية التي تصل إليها يصعب علاجها سياسيا.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk